https://doi.org/10.61353/ma.0260431

مقال مراجعة موضوع

(الديمقراطية ومسار تحولها في دستور العراق لعام 2005)

تأليف: سوزان عثمان قادر و بەريز عبد الله عمي

مراجعة: م.م شهد قاسم محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
shahadqasim@nahrainuniv.edu.iq

تتناول الدراسة محل المراجعة موضوع الديمقراطية ومسار تحولها في دستور جمهورية العراق لعام 2005، بوصفه محطة تأسيسية في إعادة بناء الدولة بعد عام 2003، وتنطلق من فرضية مفادها أن النصوص الدستورية التي أقرت النظام الديمقراطي الاتحادي تمثل قاعدة قانونية كافية لإطلاق عملية التحول الديمقراطي، إذا ما جرى الالتزام بتطبيقها ضمن الإطار المؤسسي السليم.

تبدأ الدراسة بتأصيل مفهوم الديمقراطية من خلال عرض تعريفاتها النظرية وصورها المختلفة، مركزة على الديمقراطية النيابية باعتبارها الصيغة المعتمدة في النظم الحديثة، كما تعرض لمقومات الديمقراطية الأساسية، وفي مقدمتها مبدأ سيادة الشعب، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة. وتؤكد الدراسة أن الديمقراطية لا تقتصر على آلية الانتخابات، بل تتطلب منظومة متكاملة من الضمانات الدستورية والمؤسساتية.

ثم تنتقل الدراسة إلى تحليل آليات التحول الديمقراطي في دستور 2005، من خلال أربعة محاور رئيسة: مبدأ الفصل بين السلطات، التداول السلمي للسلطة، النظام الانتخابي، والفدرالية كآلية لإدارة التنوع المجتمعي، وترى أن هذه الآليات تمثل الإطار القانوني الذي يمكن أن يؤسس لنظام ديمقراطي مستقر، متى ما تم تفعيلها بصورة متوازنة تحافظ على استقلال السلطات وتمنع تغول إحداها على الأخرى.

ويُحسب للدراسة وضوح تنظيمها، وتسلسلها المنطقي من الإطار النظري إلى التطبيق الدستوري، فضلاً عن تركيزها على النصوص الدستورية ذات الصلة وربطها بمفهوم التحول الديمقراطي، كما يظهر إلمام الباحثين بالمرتكزات العامة للنظام الديمقراطي وأبعاده القانونية.

غير أن المعالجة اتجهت في معظمها إلى قراءة النصوص بوصفها ضمانات قائمة بذاتها، دون التوسع الكافي في تحليل مدى فاعليتها في الواقع السياسي. فالتجربة العراقية كشفت عن تحديات عملية تتعلق بإدارة التوافق السياسي، وطبيعة تشكيل الحكومات، وحدود ممارسة المعارضة البرلمانية، وهي مسائل تؤثر بصورة مباشرة في جودة التحول الديمقراطي.

كما لم تتوسع الدراسة في تحليل دور المحكمة الاتحادية العليا في تفسير النصوص المتعلقة بتشكيل الحكومة، ولا سيما ما يتعلق بمفهوم "الكتلة النيابية الأكثر عدداً"، وهو مثال عملي على التداخل بين النص الدستوري والممارسة السياسية. وكان إدراج تحليل قضائي أو مؤسساتي لهذه الحالات من شأنه أن يعزز البعد التطبيقي للدراسة.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0260431

ومن الناحية النظرية، كان بالإمكان تعميق الإطار التحليلي عبر إدماج أدبيات التحول الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة، ولا سيما ما يتعلق بنماذج الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة، إذ إن خصوصية الحالة العراقية — بوصفها مجتمعاً متعدد المكونات — تجعل من هذا البعد التحليلي عنصراً أساسياً لفهم طبيعة النموذج المعتمد وحدوده.

كما أن الدراسة ركزت على البناء الدستوري دون التوسع في مناقشة العلاقة بين النصوص والمؤسسات السياسية الفاعلة، مثل الأحزاب، والكتل البرلمانية، والبيئة السياسية المحيطة، وهي عناصر تمثل جزءاً مهماً من معادلة التحول الديمقراطي.

وبالرغم من هذه الملاحظات، فإن الدراسة تقدم عرضاً منهجياً واضحاً للإطار الدستوري للتحول الديمقراطي في العراق، وتسهم في تسليط الضوء على أهمية النص الدستوري بوصفه نقطة انطلاق لأي عملية بناء سياسي مستقر.

ختاماً، يمكن تصور مسار التحول الديمقراطي في العراق ضمن مسارين محتملين:

الأول، أن يستمر الإطار الدستوري بوصفه مرجعية تنظيمية قابلة للتطوير، مع تعزيز استقلال المؤسسات وتفعيل الرقابة المتبادلة، بما يفضي إلى ترسيخ ديمقراطي تدريجي.

والثاني، أن تبقى المبادئ الدستورية في إطارها النصي دون ترسيخ مؤسساتي فعلي، مما يؤدي إلى استمرار حالة التعثر بين النص والممارسة.

ومن ثم فإن تقييم التحول الديمقراطي في العراق لا يمكن أن يقتصر على تحليل النصوص الدستورية، بل يتطلب قراءة مركبة تجمع بين البعد القانوني والمؤسساتي والسياسي، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات لاحقة أكثر عمقاً في هذا الاتجاه.

المصدر

سوزان عثمان قادر، وبەريز عبد الله عمي، "الديمقراطية ومسار تحولها في دستور العراق لعام 2005"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي – الاغواط، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزائر، 2020، متاح على الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/126851

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0